

القسم الثاني

العبادات

obeikandi.com



كتاب الطهارة

(٢٢)

التيمم خوفاً من الضرر

شخص يديه ورجليه حرارة مزمنة تمكث ستة شهور في السنة في أيام الصيف ، وإن الماء يضرها ثلثي ضرر ، فإذا وصل إليها الماء حصل فيها قشف وخشونة وتصلب في الجلد ، وإذا لم يصل إليها الماء طري الجلد وذبل .

فهل يسوغ لهذا الشخص التيمم ؛ أو لا بدّ من الماء ؟

«الجواب»^(١) : في «الفتاوى الهندية» : «ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف إن استعمل الماء اشتدّ مرضه أو أبطأ برؤه يتيمّم ، لا فرق بين أن يشتدّ بالتحرك كالمشتكي من العرق المدنيّ أو المبطنون أو بالاستعمال كالجدري ونحوه» .

ويعرف ذلك الخوف إما بغلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو إخبار صيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق .

وإن كان به جدريّ أو جراحات يعتبر الأكثر - محدثاً كان أو جنباً - ففي الجنابة يعتبر أكثر البدن ، وفي الحدث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء ، فإن كان الأكثر صحيحاً والأقل جريحاً يغسل الصحيح ويمسح على الجريح إن أمكنه ، وإن لم يمكنه المسح يمسح على الجبائر أو فوق الخرقاة ولا يجمع بين الغسل

(١) المبدأ : يجوز التيمم عند خوف الضرر من استعمال الماء .





والتيمُّم ، وإن كان نصف البدن صحيحاً والنصف جريحاً اختلف المشايخ فيه ، والأصح أنه يتيمَّم ولا يستعمل الماء .

وفي « الفتاوى المهدية » : إن مثل الجراحة كل داء يضره الغسل - كما تفيده عباراتهم - إذ المدار على الضرر . انتهى .

وعلى هذا . . ففي حادثة السؤال : إن كان السائل يخاف الضَّرر من غسل يديه ورجليه كما ذكر في السؤال ؛ جاز له التيمُّم^(١) .

* * *





(٢٣)

جواز التيمم بالثلج عند السادة المالكية

ما مستند السادة المالكية في تجويز التيمم بالثلج غير المذاب ، وليس هو من جنس الأرض ؟

في حاشية أبي عبد الله سيدي محمد كنون على عبد الباقي ما نصه : « (وثلج) أطلق الزرقاني فيه تبعاً للحطاب وهو قول سحنون وصوبه ابن يونس وعزاه للحمي المدونة ، لكن لم يذكره ابن رشد في «المقدمات» أصلاً ، وعزا للمدونة أنه لا يتيمم عليه مع وجود نحو التراب ، وإلا أعاد أبدأ ، وعليه اختصرها المختصرون . انظر الأصل . قلت : قال للحمي : وجامد الماء والجلد مثل الثلج » . ١ هـ . انظر الحطاب . وهذا كله حيث لم يمكن تذويبه كما هو ظاهر ، فإن قيل : كيف صح التيمم على ما ذكر مع أنه ليس من أجزاء الأرض ؟ فالجواب : إنه لما جمد عليها الحق بأجزائها ، وبه يظهر صحة عطفه على تراب ، فتأمل ، والله أعلم » . ١ هـ .

وأقول : قال في «مدونة سحنون» : « قلت لابن القاسم : فإن تيمم إذا كان الثلج ، وقد كره له أن يتيمم على لبد وما أشبه ذلك من النبات . قال : بلغني عن مالك أنه وسع له في أن يتيمم على الثلج . وقال علي بن زياد : عن مالك أنه يتيمم على الثلج . انتهى . وقال ابن شاش المالكي : وفي جواز التيمم على الثلج ومنعه روايتان لابن القاسم وأشهب . انتهى .

ونقل الترويض في «شرح مسلم» عن سفيان الثوري والأوزاعي ذلك قولاً واحداً ، وكأن مستند من قال بذلك حمل الصعيد في آية التيمم على وجه الأرض ، وإنه لا بعد في عد الثلج الغير المذاب من وجه الأرض . قال في «المدونة» : قال يحيى : ما حال بينك وبين الأرض فهو منها . ١ هـ .





يعني : وكان ممّا يصحُّ لغةً أن يعدَّ من وجه الأرض والصعيد ؛ وكون الصعيد بمعنى وجه الأرض تراباً كان أو غيره ممّا ذهب إليه كثير من أهل اللغة ، بل قال الزَّجَّاج : لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة فيه . وشجّعهم على اعتبار هذا القول دون القول بأنَّه التُّراب ؛ كما روي عن ابن عبَّاس أنَّ التَّيْمُّ شرع لدفع الحرج ، كما يفيد سياق الآية ، وما اعتبروه أدفع للحرج ، لا يقال : ذكر « من » في سورة المائدة - وهي للتَّبْعِيض - ينافي جواز التَّيْمُّ بالثلج وأمثاله ممّا ليس له غبار . لأنَّنا نقول - بعد تسليم المنافاة - لا نسلم أنَّ « من » للتَّبْعِيض لجواز أن تكون لابتداء الغاية . وقول صاحب « الكشاف » : « أنَّه قول ضعيف ، ولا يفهم أحد من العرب من قول القائل : « مسحت برأسي من الدهن ، ومن الماء ، ومن التُّراب » إلّا معنى التَّبْعِيض » مردود بأنَّ عدم الفهم إنَّما نشأ من اقتران « من » بالدهن ونحوه ، ممّا سهَّل كون « من » للتَّبْعِيض ، ولو اقترنت بما ليس كذلك لانعكس الحكم فيقال : لا يفهم أحد من العرب من قول القائل : « مسحت يديَّ من الحجر » مثلاً ، معنى التَّبْعِيض أصلاً ، وإنَّما يفهم معنى الابتداء ، ومدخولها هنا هو الصعيد ، وهو يشتمل على ما يتبعُّ بسهولة وعلى غيره ، ومعناها الحقيقيُّ المجمع عليه - وهو الابتداء - صالح لهما ، ومعنى التَّبْعِيض - مع أنَّه أنكره جماعة من أفاضل أهل العربية كالمبرِّد ، والأخفش الصغير ، وابن السَّراج ، والسَّهيلي وغيرهم - لا يشمل جميع أجزاء الصعيد ، بل يخرج غالبها ويضيق دائرة الامتنان بالتوسعة ونفي الحرج .

وكلُّ من قال من الأئمة بجواز التَّيْمُّ على الحجر الأملس ونحوه يلزمه حمل « من » على ابتداء الغاية ، ولا يبعد أنَّ الثلج المتحرِّج الذي بتحجره خالف الماء في طبيعته حتى قيل : إنه بذلك صار بارداً يابساً كالتراب ، ومعلوم أنَّ الماء بارد رطب يكون كالحجر ، ويلحق به في حكمه وجواز التَّيْمُّ عليه^(١).

* * *

(١) رسالة الأجوبة المصرية عن الأسئلة التونسية ، ص ٤٣-٤٥ .





(٢٤)

حكم الإسبيرتو (الكحول) من حيث الطهارة

قد اختلف علماء المنصورة في نجاسة الإسبيرتو من عدمه ،
فبعضهم يحكم بنجاسته ، والبعض الآخر يحكم بطهارته .
وقد اشتدَّ بينهم الخلاف في ذلك ، ولا ندري أيهما أصوب
في الحكم . .

فلجأنا إلى فضيلتكم راجين التفضل بفتوى فضيلتكم في
هذه المسألة شرحاً على هذا ؛ للوقوف على الحقيقة في هذا
الموضوع .

« الجواب » : نفيده أولاً : إن الكؤل - الإسبيرتو - ليس بخمر حتى يكون
نجساً بنجاسة العين ، ولا هو شيئاً من الأشربة المسكرة ، غير الخمر التي
اختلفوا في نجاستها وطهارتها ، بل هو سمٌّ زعافٌ مثل سائر السموم ، ولم يقل
أحد من العلماء بنجاسة السمِّ ؛ وإنما حرم تناول السم ، لأنه مهلك . هذا إذا
جهلنا مصدر الإسبيرتو ومن أي شيء استحضروه .

ونفيده ثانياً : إن العنصر الفعَّال الموجب للإسكار في جميع المسكرات
على اختلاف أنواعها هو الكؤل ، وأن التخمر لا يمكن حصوله إلا إذا كان في
العين المتخمرة خميرة تحدث التخمر مع مادة سكرية ، وأن الخالي من المادة
السكرية لا يمكن تخمره مهما طال زمن مكثه كالحنظل . أما ما كان فيه مادة
سكرية فيتخمر وإن تخمر فهو عبارة عن استحالة المادة السكرية إلى ما يسمى
بالكؤل وإلى حمض كربونيك ، فيصير مسكراً بسبب هذا الكؤل ، لأنه هو
المحدث للإسكار . وقد أثبتوا أن الطبخ بالنار يعدم الكؤل ، فإذا علمت أن





سبب الإسكار هو العنصر المسمى كؤلاً - اسبيرتو - فنقول : إنهم إذا استخرجوه من الأشربة المسكرة ، أو من بعض الحبوب أو الأخشاب فهو بانفراده لا يسكر ، لكنه يؤدي فإذا شربه صرفاً إما أن يقع في سبات ، وإما أن يذهب عقله ، فإذا أريد تحويله للإسكار مزجوه بثلاثة أمثاله ماء ثم استقطروه وهو العرق المعروف الشائع بيعه في أكثر الحانات .

ونفيد ثالثاً : إنهم كانوا يستخرجون الاسبيرتو من الخمر ، ومن كل الأشربة المسكرة ، ولما كثر استعماله في الطب والصنائع واتسعت تجارته صاروا يستحضرونه من الفواكه والخضراوات والبقول والحبوب ؛ بل ويستحضرونه أيضاً من الأخشاب .

وعلى ذلك نقول : ما كان مستحضراً من الخمر أو من الأشربة المسكرة غير الخمر يعطى حكمها نجاسة وطهارة .

وما كان مستحضراً من الثمار والحبوب والأخشاب فهو طاهر ، وهذا الصنف هو الرائج والغالب استعماله في المتجر على ما بلغنا ممن بحثوا عنه .

بقي ما لو أضافوا الاسبيرتو على الأدوية ، وعلى الروائح العطرية كالكلونيا ، لإصلاحها فهل يعفى عنه ؟ فنقول : أما الاسبيرتو المأخوذ من الأشياء الطاهرة كالحبوب والأخشاب ، فالأدوية والروائح العطرية المخلوطة به طاهرة . وأما الإسبيرتو المستخرج من الأشياء المتخمرة - وهي الخمور - فإن تلاشى فيها أو تحول من طبعه ، فالظاهر أنه لا بأس به ، يدل على ذلك ما نقله في « التتارخانية » عن « المحيط » قال ما نصه : « أبو يوسف عن أبي حنيفة رجل اتخذ مربى من سمك وملح وخمر ؟ قال : إذا صار مربى لا بأس به بالأثر الذي جاء عن أبي الدرداء . وأبو يوسف يقول ، رحمه الله : كذلك إلا في خصلة واحدة : إن السمك إذا كان هو الغالب والخمر قليل ، فأراد أن يتناول منه شيئاً فلا بأس بذلك ، وهو كالخبز إذا عجن بالخمر ، وإذا كان الخمر غالباً ، ولكن تحول الخمر عن طبعها إلى المربى فلا بأس بذلك » . وفيه أيضاً



عن أبي يوسف : « لو أن رجلاً اتخذ من الخمر طيباً وألقى فيه أفاوية لا يحل له أن يتطيب به أو أن يمتشط به ولا يحل له بيعها ، وكذا ما خالط الخمر من الإدام ، فإن الخمر يحرمه ما خلا خصلة واحدة هي أن تكون الخمر غالبية فتحول عن طبعها إلى الخل أو المربي . ١ هـ » .

ومن هذا الذي ذكرناه يعلم أن الإسيبرتو في الغالب إنما يؤخذ من غير الأشربة المحرمة عند الحنفية ، أو من الأشربة مما هو طاهر كالأخشاب - كما مر تفصيله - وأن ما وضع في مثل الكلونيا ونحوها صار مستهلكاً فيها ، وتحول إلى شيء آخر ؛ وحينئذ لا يشك أحد في طهارتها ، فالروائح العطرية التي يوضع فيها الإسيبرتو ، وهي نظير ما يستهلك من النجاسات في المصبنة التي يتخذ فيها الصابون ، كما أنه ليس كل متخمر عند الحنفية نجساً ؛ بل الذي ينجس بالتخمر عندهم - وعند من وافقهم من الأئمة - هو ما أخذ من عصير العنب أو الزبيب أو البلح تمرّاً أو بسرّاً إذا لم يطبخ بالقدر المزيل لنجاسته ، وأما الأشربة المسكرة المأخوذة من غير عصير العنب أو الزبيب أو البلح تمرّاً أو بسرّاً فهي - وإن كانت محرمة ؛ لإسكارها - لكنها طاهرة عندهم وعند من وافقهم ، فالكؤل المأخوذ منها طاهر ، وهذا الحكم بالطهارة وإن كان مذهب الحنفية وموافقهم من الأئمة ؛ لكن العامي الذي لم يبلغ مرتبة الاجتهاد فلا مذهب له ، بل له أن يقلد أي مذهب شاء ويعمل به من مذاهب المجتهدين .

وبناء على ذلك فمن يقول بنجاسة الإسيبرتو المأخوذ من الأشياء المختلف فيها فهو وإن كان قائلاً بنجاسته مذهباً ، لكنه يقول بطهارته تقليداً لمذهب المجتهدين الذين يقولون بذلك تقليداً ؛ لأن التقليد جائز إجماعاً ، فمتى وافق عمل العامي مذهباً من مذاهب المجتهدين ممن يقول بالحل أو بالطهارة كفاه ذلك ولا إثم عليه اتفاقاً ، ولا يجوز النهي إلا إذا أجمعوا على الحرمة ، وفي غير موضع الإجماع لا أمر ولا نهى . والله أعلم^(١) .

* * *

